Al-Dirasat Al-Islamiyyah (Islamabad) 39:1 (2004)

المصطلح البصري والكوفي في المعاجم العربية

محمد أحمد عمايره

مقدمة:

تنوعت الدراسات التي عالجت موضوع المصطلح، فمنها ما عالج المصطلح في إطاره النظري، الذي "يبحث في المفاهيم والمصطلحات التي تعبّر عنها نظرية المصطلح، ومن أهم موضوعات البحث في النظرية العامة لعلم المصطلح: طبيعة المفاهيم وتكوينها وخصائصها والعلاقات فيما بينها وطبيعة العلاقة بين المفهوم والشيء المخصوص وتعريفات المفهوم وكيفية تخصيص المصطلح للمفهوم، وطبيعة المصطلحات ووضعها"[١] وهناك دراسات أخرى عالجت موضوع المصطلح في بعد تطبيقي ومن خلال لغة بعينها، كدراسة المصطلح العلمي في العربية: وهذا يشمل مدى الحاجة إلى المصطلح العلمي الحديث، وطرق صياغته والعقبات التي تعترض انتشار المصطلح الجديد من تشتت وفردية في الجهود المبذولة، ومن استخدام للغات أجنبية في التدريس الجامعي، ومن هَواجِس تراود بعض المتخصصين عن جدوى وضع المصطلح بالعربية[٢].

أما الدراسات التي تناولت المعجم، فهي غنية ومتنوعة، فمنها ما يدرس الصلة بين علم اللغة وصناعة المعاجم (Lexicography)[٣] ومنها ما يدرس المعجم العربي. نشأته وتطوره[٤]. ومنها ما يدرس مشكلات المعجم العربي وطرق تجاوزها.

١- علي القاسمي، **مقدمة في علم المصطلح**، بغداد، وزارة الثقافة، ١٩٨٥م، ص ٢٠.

٢- محمد المنجي الصيادي، **التعريب وتنسيقه في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠م، ص ١١- ٦٩.

٣- علي القاسمي، **علم اللغة وصناعة المعجم**، الرياض، جامعة الرياض، ١٩٧٥م.

٤- حسين نصار، **المعجم العربي، نشأته وتطوره**، القاهرة، مكتبة مصر، ط/٢، ١٩٨٨م.

© Dr Muhammad Hamidullah Library, IIU, Islamabad. http://iri.iiu.edu.pk/

الهدف من دراسة المصطلح في المعاجم اللغوي:

تهدف هذه الدراسة إلى متابعة المعاجم العربية وموقفها من المصطلح النحوي العربي، خاصة ما يتعلّق بالمصطلح البصري والكوفي.

إنَّ آثار موضوع الخلاف النحوي آراء مختلفة بين الباحثين المحدثين حول ظاهرة المدارس النحوية في التراث العربي. فذهب بعضهم إلى القول بوجود عدد من المدارس النحوية، وكان محور هذه المدارس عندهم هو أهم مراكز الثقافة في العالم الإسلامي العربي، فكانت المدارس ذات تسميات جغرافية، فجاءت مدرسة باسم البصرة ثم أخرى باسم الكوفة وثالثة باسم بغداد وأخرى باسم المدرسة المصرية والمدرسة الشامية وغير ذلك.

وقد كتب عدد من الباحثين عن هذه المدارس بتسمياتها الجغرافية وهم مدركون أن البعد المنهجي لهذه المدارس المسمّاة، لم يكن هو محور أعمالهم، وهذا مثال لذلك النوع، مما كتبه عبد العال سالم مكرم: "نعم: أن مدرسة مصر والشام لم تصطبع بمذهب معين ولم تلوّن بمنهج موحّد كما كان ذلك واضحا في أخواتها من المدارس البصرية والكوفية والبغدادية ولهذا كان إطلاق اسم المدرسة على هذه الحركة فيه تجوّز في التعبير لأن المدرسة لا تكون مدرسة إلا إذا توحدت فيها الأهداف وتناسقت الأصول وتميّزت مناهجها بطابع خاص ولم يكن الشأن كذلك في هذه المدرسة التي نؤرخ لها كما هو واضح في هذا البحث"[1].

ومما كتب سعيد الأفغاني[2]: "أما الكوفيون فلم تكن لهم أصول يبنون عليها غير ما أخذوه عن أساتذتهم البصريين ولم يحسنوه ثم جعلوا من عدم المنهج في سماعهم منهجا خاصا لهم، فسمعوا الشاذ واللحن والخطأ وأخذوا عمّن فسدت لغته من الأعراب وأهل الحضر"، ويذهب إلى موقف يتكرر في عدد غير محدود من كتاباته، خاصة "في أصول النحو" وملخصه: "أميل إذاً، إلى أن المذهب الكوفي لا هو مذهب سماعٍ صحيح ولا مذهب قياسٍ منظّم ..... والدقة التي يؤيدها التاريخ والإمعان فيه وفي أقوال الكوفيين والبصريين ليس إلا أن يكون مذهبٌ بصري يقابله مذهب كوفي بل نزعة سماعية يقابلها

١- عبد العال سالم مكرم، **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة**، بيروت، دار الشروق، ١٩٨٠م، ص ٦ –٧.

٢- سعيد الأفغاني، **في أصول النحو**، دمشق جامعة دمشق، ١٩٦٤م، ص ١٢٠ –٢١٢.

نزعة قياسة يختلف حظ كل منهما صحة وحالا ومقداراً بين البلدين، بل بين نحاة كل بلد على حدة. على ذلك الأساس يصح أن نعيد النظر في النحو وتاريخه ورجاله بهذا التصنيف الجديد، بعد أن علمنا أن النوعيتين تتمثلان في حقهما بالبصرة لا بالكوفيه". ولم يقل عبد الرحمن السيد[١] عن الأفغاني في ميله إلى البصرة والتنكّر للكوفة واتهامهم بأنهم "لم يعنِهم أن يقفوا عندما روى لهم من نصوص ما به يستوثقون منه، ويتبيّنون صحته، ويكثر سماعهم لأمثاله حتى يصبح جديراً بالأخذ، لم يفعلوا ذلك وإنما تلقفوا الشواهد النادرة وقبلوا الروايات الشاذة" ويستمرّ في لغة الاتهام عندما يكتب أنهم" يعتمدون على الشعر المصنوع والمنسوب لغير قائله، دون أن يهتموا بالتمحيص".

ويمثل مهدي المخزومي في كتابين من كتبه هما **مدرسة الكوفة**[٢] و **الدرس النحوي في بغداد**[٣]، التوجّه الذي يسعى لإنصاف المدرسة الكوفيه من جحدوا عليها وجودها أو تميّزها، وخاض كما خاض غيره في استعمال لغة فيها العلم أحيانا وفيها التعصب أحيانا أخرى. ولكنه بمواقفه المتنوعة أثرى الحوار بين أنصار المدرستين وساهم في بلوره المواقف الكوفية وتيسيرها للباحثين المُحَدثِين.

ووقف نفر آخر من الباحثين من موضوع المدارس النحوية موقفاً حذراً يتشكك في وجودها ويرى أنّ الأمر لا يتجاوز مواقف خلافية لا تسمو في مجملها إلى تأصيل فوارق منهجية تصل إلى درجة المدارس اللغوية بمعناها الاصطلاحي العلمي[٤].

لا شك أن كثيرا من تلاميذ المدرسة البصرية انتشروا في مراكز العلم المختلفة في العالم الإسلامي العربي والإسلامي، وكانت لهم مساهمات في شرح المواقف البصرية أو بلورتها أو تعديل بعض توجهاتها، ولعل هذا من أهم الأسباب التي حدت ببعض العلماء المعاصرين إلى إثارة علامات الاستفهام على مفهوم المدارس النحوية في التراث.

رغم طرافة الحوار حول المدارس النحوية العربية وجدارتها بالبحث والتنقيب، إلا أن هذه الدراسة تعكف على بعد أساسي من أبعاد المدارس اللغوية، وهو المصطلح اللغوي عند المدرستين اللتين وجدتا قبولا وإقراراً عند كبير من اللغويين القدماء والمحدثين، فالخلاف بينهما يتجاوز الجزئيات

١- عبد الرحمن السيد، **مدرسة البصرة النحوية**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٨م، ص ١٤٦.

٢- مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، القاهرة، مكتبة البابي الحلبي، ١٩٨٥م.

٣- مهدي المخزومي، **الدرس النحوي في بغداد**، بغداد، وزارة الإعلام، ١٩٨٤م.

٤- إبراهيم السامرائي، **النحو العربي نقد وبناء**، بيروت، دار صادق، ١٩٦٨م، وكذلك للمؤلف نفسه: **المدارس النحوية أسطورة وواقع**، عمان، دار الفكر، ١٩٨٧م.

ليصل إلى المنهج والمصطلحات والمواقف التحليلية للعربية وشواهدها ومدى اعتماد كل منهما على السماع والتقدير والمنطلق.

استمرت المدرسة البصرية في الانتشار الزماني والمكاني، فمعظم الكتب النحوية التراثية المنتشرة على مدى القرون السابقة تحمل وجهات النظر البصرية بشكل من الأشكال وجاءت المنظومات النحوية وشروحها لتعزّز المساحات التي تغطيها البصرة ومصطلحات. واستمر الأمر إلى يومنا هذا في مناهج النحو في مدراسنا التعليمية.

أما المدرسة الكوفية فقد صادرها الزمن ولم تلق الانتشار الذي لاقته المدرسة البصرية. ومع ما تلْقَاه من إعجاب به عند باحث هنا وباحث هناك من المحدثين إلا أنها درست ولم يبق منها إلا تلك المكتبة الكوفية النحوية.

كانت الخلافات بين المدرستين جليّة، أثمرت عددا من المؤلفات التي تتناول الاختلاف بينهما، منها: كتاب **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**[١] لأبي البركات الأنباري وكتاب **المسائل الخلافية**[٢] للعكبري وله أيضاً **التبنّي في الخلاف بين البصريين والكوفيين**[٣] وكتاب **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**[٤] للزبيدي.

إن الخلاف بين المدرستين احتل مكانة واضحة في تاريخ النحو العربي والمكتبة اللغوية، والمعاجم العربية كجزء من المكتبة اللغوية العربية شملت كَمّاً لا بأس به من اللغة وقضاياها المختلفة كاللهجات والقراءات والشواهد والترادف والتضاد وكثير غير ذلك. ومع أن المعاجم العربية ليست معاجم نحوية متخصصة، إلا أنها اشتملت على مصطلحات لغوية كثيرة. تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء المصطلح اللغوي في المعاجم العربية من حيث كوفيته أو بصريته.

منهج الدراسة:

١- أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٩٥٥م.

٢- العكبري، **مسائل خلافية**، تحقيق محمد خير الحلواني.

٣- **التبنّي في الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تحقيق: عبد الرحمن العتمين (قيد النشر).

٤- عبد اللطيف الزبيدي، **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاّة الكوفة والبصرة**، تحقيق: طارق الجنابي، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٧م.

عطف عدد من الباحثين القدماء والمحدثين على دراسة الخلاف بين المدرستين. وأشار عدد منهم إلى أن المصطلح اللغوي من بين مواطن الخلاف المشهورة بينهما. كما أن من مواطن الخلاف بين المدرستين درجة اعتماد القياس والسماع غير ذلك.

على أهمية كل المواقف الخلافية بين المدرستين، إلا أن المصطلح اللغوي هو البعد الذي يمكن أن يراقب في المعاجم العربية أكثر من غيره من المواقف التحليلية التي لا تعنى بها المعاجم ولكن تعني بها الكتب التي درست المدرستين اللغويتين ويعنى بها كذلك الباحثون الذين يقارنون بين باحث أو آخر أو تأثير باحث في آخر.

ولذا يبقى المصطلح الذي اكتسب لونا بصريا أو كوفيا هو المؤثر الذي يمكن أن يتابع في المعاجم العربية، للوصول إلى حكم قريب من الموضوعية في مدى مساهمة المعاجم العربية في إشاعة مصطلحات مدرسة دون الأخرى.

عمد الباحث إلى عدد من أهم المصطلحات اللغوية التي ورد فيها اختلاف بين المدرستين ووصل عدد هذه المصطلحات إلى ٦٥ مصطلحا. وكذلك اختار الباحث عدداً من المواقف الخلافية بين المدرستين.

أما المعاجم التي تمّت متابعتها فهي أشهر المعاجم العربية شيُوعاً بين الدّارسين من حيث الاستعمال، ولا بدّ هنا من التنبيه إلى أن هدف هذه الدراسة ليس التتبع التاريخي للمصطلح الكوفي والبصري في المعاجم العربية، ولكن هدفها بيان أثر المعجم العربي في نشر المصطلح اللغوي بصريا أكان أم كوفيا. ولذا ستكون مصادر الدراسة أشهر المعاجم العربية وليس تتابعها التاريخي.

درج عدد من الباحثين على تنظيم المعاجم العربية في عدد من المدارس، وفقا لمعايير من أهمها طريقة ترتيب المعجم. ما زال عمل حسين نصار، من أهم الأعمال العلمية في مجال ترتيب المدارس المعجمية العربية. المدرسة الأولى من هذه المدارس هي مدرسة العين التي أرسى دعائمها الخليل بن أحمد، ومن أتباعها الأزهري في **تهذيب اللغة** والقالي في **البارع** وابن سيده في **المحكم** والزبيدي في **مختصر العين**. لا شك أن هذه المدرسة بذرت بذور العمل المعجمي العربي ولكنها عانت من عدد من العقبات التي حدّت من انتشار معاجمها. من أهم هذه العقبات ترتيب المداخل ونظام التقاليب وترتيب المادة اللغوية في المدخل الواحد.

أما المدرسة الثانية "فتضم ثلاثة معجمات هي: **الجمهرة**، لابن دريد (ت٣٢١هـ)، وكتاب **المقاييس**، لابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، وكتاب **المجمل**، لابن فارس أيضًا ورغم محاولة هذه المدرسة

تجاوز العيوب السابقة إلا أنها وقعت في عيب أساسي وهو صعوبة الترتيب للمداخل مما أضعف فرصها في الانتشار وخدمة القراءة.

أما المدرسة الثالثة فتضم **الصحاح** للجوهري (ت٤٠٠هـ)، **والعباب**، للصغاني (ت٦٥٠هـ)، **ولسان العرب**، لابن منظور (ت ٧١١هـ)، **والقاموس المحيط**، للفيروز آبادي (ت٨١٦هـ)، **وتاج العروس**، للزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، **والمعيار**، لمحمد على الشيرازي. ومعاجم هذه المدارس من أكثر المعاجم العربية شيوعا رغم صعوبة النظام المستخدم فيها هو اعتماد الحرف الأخير من جذر الكلمة وتسميته بالباب ورتبت مداخل المعجم وفقا للأبواب وقسم كل باب إلى عدد من الفصول مرتبة حسب الحرف الأول من الجذر.

والمدرسة الأخيرة تشمل: **أساس البلاغة**، للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ومعاجم اليسوعيين وأهمها **المنجد**، ومشروعات المجمع اللغوي وأهمها **المعجم الوسيط**[١].

اعتمد الباحث المعاجم الآتية من المدارس اللغوية التي تلت المدرسة الأولى وهي:

١- **لسان العرب**، لابن منظور (ت ٧١١هـ).

٢- **القاموس المحيط**، للفيروز آبادي (ت ٨٢٦هـ).

٣- **أساس البلاغة**، للزمخشري (ت ٥٣٨هـ).

٤- **المعجم الوسيط**، لمجمع اللغة العربية في القاهرة.

يهدف علم المصطلح أو المصطلحية إلى "البحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبّر عنها"[٢]. وللمصطلح أهمية كبيرة في تطور العلوم وفي تنمية قُدُرَاتِ المستقبل والمرسل على التفاهم المشترك بينهما والوصول إلى مواقف علمية من الرسالة التي يتبادلونها. والمصطلح "عقد اتفاق بين الكاتب والقارئ وشفرة مشتركة يتمكّنان بها من إقامة اتصال بينهما لا يكتنفه غموض أو لبس"[٣] وقد خلف الاضطراب في المصطلح عددا كبيرا من العقبات في مختلف العلوم، وخاصة في

١- فصل عدد من الباحثين في موضوع المعجمات العربية ولا داعي لذكر عدد منهم. ولكن يبقى عمل حسين نصار متميّزا عن معظمها، وهو الذي اعتمده الباحث في هذه الدراسة. وقد سبقت الإشارة إلى كتاب نصار في الهامش الرابع.

٢- علي القاسمي، **مقدمة في علم المصطلح**، ص ١٩ -٢٠.

٣- سعد مصلوح، **الأسلوب**، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٤م، ص ١٥.

العلوم الإنسانية، ففي الأدب مثلا تَكْمُنُ المعاناة في غموض دلالات مصطلحات عاشت في لغة النقد الأدبي لعدة أجيال، كالجزالة والعذوبة والركاكة والضعف وغيرها.

وعانى المصطلح اللغوي من صعوبات في دلالة بعض أجزائه كالكلمة والجملة والعبارة وغيرها. وساهمت المدارس اللغوية في تنوع المصطلحات،واختلاف دلالالتها[1]. ولعبت المدارس اللغوية قديما وحديثا أدواراً في إثراء المعجم اللغوي ومصطلحاته، إذ كان التراكم الكمّي والكيفي في المصطلحات اللغوية عاملا مهما في وصولها إلى ما وصلت إليه من تنوع واختلاف. إن نظرةً متأنيّةً إلى محاولات الرواد الأوائل في صياغة المصطلح اللغوي ومقارنتها بالقدم الثابتة التي وصلت إليها عند نحاة القرون الإسلامية التالية للقرنين الأولين، تظهر الباحثين على تأصّل علوم اللغة ومصطلحاتها المعبّرة عن تنوع وجهات نظر علماء هذه اللغة، متأثرين بمشاربهم المتنوعة من فقه ومنطق وغيرهما، خاصة وإن عَالِم اللغة كان في كثير من الأحيان عَالِمَ فقهٍ ومنطق وتفسير ولا شك في أنه كان يستثمر كل خلفياته الثقافية في قوْلَبَة فكره الجديد الذي يعالجه: فلم يكن الخليل عالماً خالصاً للمعاجم أو الرياضيات أو العروض أو الرواية أو غير ذلك من فروع المعرفة التي عرف بها، بل كان كلاً متكاملاً، معلوماته في الرياضيات تعضد العروض، وخلفيته في الفقه تسند النحو وحصيلته من الرواية تملأ المعجم وهكذا.

والأمر كذلك بالنسبة إلى المدارس اللغوية والمصطلحات النحوية والصرفية. فكما أن هذه المدارس استعملت مصطلحات بدلالات مختلفة، فهي كذلك تطورت بتطور العلوم والنماء الذي حققه علماؤها. فليس كل مصطلح يرد عند الكوفة ولا نجده عند البصرة هو من باب اختلاف المدرستين، بل بعضها من باب نموّ مفكّري هاتين المدرستين، وتفاعلهما مع ثقافات عصورهم.

ولعل في واقع علم اللغة اليوم، ما يوضّح بعد دقائق الأمس فالمصطلحات اللغوية الراهنة متأثرة إلى حدّ كبير بخلفيات الدارسين، وهكذا جاءت السلوكية ووضعت بصماتها على علم اللغة ومصطلحاته من خلال بلومفيلد Bloomfield وسكنر Skinner. وكذلك كان للاتجاهات المعرفية المختلفة Cognitives أثرها الواضح في علم اللغة كما هو واضح من هلدي Halliday وتشومسكي Chomsky

---

١- لمزيد من التفصيل عن التاريخ والمقارن عن علم المصطلح، يمكن الرجوع إلى مقال: محمود فهمي حجازي: **علم المصطلح** في مجلة مجمع اللغة العربية، جزء ٥٩، ١٩٨٦م، وكذلك يمكن الرجوع إلى ما ترجمه محمد حلمي هليل وسعد مصلوح من دراسة فيلبر (H. Felber) ونشراه بعنوان: **النظرية العامة للمصطلحة أساسٌ نظري للمعلومات** ـ في: مجلة المعجمية ـ العدد ٢، ١٩٨٦م، ص ١٢٥– ١٣٥.

ولينبرغ Lenneberg وغيرهم، ممن أثروا المدرسة ومصطلحاتها وكان لذلك انعكاس على علم اللغة بعامة.

وواقع علم اللغة في الوطن العربي يعكس تجربة لها تشعّباتها المختلفة ومنها واقع المصطلح. فالمصطلح اللغوي في العالم الإسلامي العربي يعكس خبرات المؤلّفين ومنهم ذو الثقافة العربية فقط وبعضهم أضاف إلى العربية ثقافة لغة أخرى تكاد تكون لغة الوطن الذي تتلقى فيه علومه، ومنهم من ينتمي إلى الثقافة الأجنبية أكثر من غيرها، وكل هذه العوامل وغيرها، أدت إلى ما نراه في عالم المصطلح اللغوي من تنوع في طرائق معالجة المصطلح اللغوي الجديد، فمن اللغويين من يصرّ على المحافظة على المصطلح العربي والتوليد منه لما يجد من مصطلحات جديدة. وبعضهم لا يجد حرجا في الأخذ بالمصطلح اللغوي الأجنبي ولعل في المصطلحات Linguistics و Syntax و Semantics و Phoneme و Morpheme والاجتهادات المقابلة لها بالعربية ما يفي بالغرض كمثل توضيحي.

أما المصطلحات التي تناولتها هذه الدراسة فكان العون في اختيارها كتاب **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** "لأبي البركات الأنباري، ورسالة في **مصطلح النحو الكوفي** أعدّها حمدي الجبالي[1] لنيل درجة الماجستير في جامعة اليرموك ورسالة أخرى في الجامعة نفسها أعدّها زين مهيدات[2] بعنوان، **قاعدة النحو الكوفي في مسائل الخلاف**.

قام الباحث بمراقبة هذه المصطلحات كما وردت في المعاجم المذكورة لإتاحة الفرصة للمقارنة بين هذه المعاجم في مدى التعريف بها.

ولعل أهم أهداف هذه الدراسة، معرفة مدى انتشار المصطلح اللغوي في المعاجم العربية وبشكل خاص، مدى حضور الدلالة البصرية والكوفية لهذه المصطلحات في تلك المعاجم.

نتائج الدراسة:

إن ممّا يسترعي انتباه الناظر في الجدول المرفق تأخر هذه الدراسة وذلك أن المعاجم تتفاوت في شمولها المصطلح اللغوي، وتعريف القارئ به.

المعجم	ما ورد من المصطلحات المدروسة (٦٥) مصطلحا
أساس البلاغـة	١٨
لسان العرب	٣٨

١- حمدي الجبالي، **في مصطلح النحو الكوفي**، جامعة اليرموك، الأردن، رسالة غير منشورة، ١٩٨٣م.

٢- زين الدين مهيدات: **قاعدة النحو الكوفي في مسائل الخلاف**، جامعة اليرموك، رسالة غير منشورة، ١٩٨٤م.

القاموس المحيط	٢٦
المعجم الوسيط	٣٤

وكما هو واضح يقف **لسان العرب** في مقدمة هذه المجموعة من المعاجم، في ذكر المصطلح اللغوي. ولا غرابة في هذا لأن ابن منظور عندما جمع مادة معجمه كان يهدف إلى استقصاء المادة اللغوية التي وردت عند غيره من المعجميين السابقين له. أما المعجم الثاني في ذكر المصطلحات. فهو **المعجـم الوسيط** وقد يعلل هذا كونه صادر عن مؤسسة علمية هي مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وصلتها بالمدارس والجامعات صلة وثيقة، يستطيع العاملون بها تحسُّس حاجة الطلبة إلى شرح للمصطلح اللغوي.

أما ثالث هذه المعاجم فهو **القاموس المحيط**، وقد جاء محدودا في عدد المصطلحات التي يذكرها. ولعل من أسباب ذلك أن المؤلف كان يبحث عن معجم مفصّل يشتمل على الفصيح والشارد من اللغة، ولم يعن إلى حدّ كبير بالدلالات الفنية للمصطلح، ذكر الفيروز آبادي شيئا من ذلك في مقدمته فقال: "كنت برهة من الدهر ألتمس كتابا جامعا بسيطا ومصنفاً على الفصح والشوارد محيطا، ولما أعياني الطلاب شرعت في كتابي الموسوم **باللامع المعلم العجاب** والذي مرّ بمراحل من الاختصار والتعديل إلى أن استقر على **القاموس المحيط**.

أما **أساس البلاغة** فكان أقل المعاجم المدروسة اختفاء بالمصطلح اللغوي، تسجيلاً له. ومن المتوقع أن الذي أدّى إلى هذه النتيجة أن المؤلف كما ذكر في مقدمته كان يرمى إلى تزويد القارئ بالاستعمالات السياقية للغة "ومن خصائص هذا الكتاب تخيّر ما وقع في عبارات المبدعين وانطوى تحت استعمالات المغلقين.أو ما جاز وقوعه فيه وانطواؤه تحتها من التراكيب التي تَمْلَحُ وتُحِسُّ بها ولا تنقبض عنها الألسن كجريها رسلات على الاسلات ومرورها عذبات على العذبات. ومنها التوقيف على مناهج التركيب والتأليف وتعريق مدارج الترتيب والترصيف، بسوق الكلمات متناسقة لا مرسلة بِـدَدًا، ومتناظمة لا طرائق قِدَدًا، مع الاستكثار من نوابغ الكلم الهادية إلى مراشد حرّ المنطق الدالة على ضالة المنطبق المغلوق"، فالنحو ليس من أهداف الزمخشري، عالم الكلام، في **أساس البلاغة** ومعالجة للمجاز عندما أشار إلى "إفراد المجاز عن الحقيقة والكتابة عن التصريح" غالبا ما تخدم العاملين في التفسير والتأويل وعلم الكلام.

مع تفاوت المعاجم في احتوائها على المصطلح اللغوي من البَيِّن أن المعاجم العربية ـ ما كبُر في حجمه وما صغُر ـ لا تعالج المصطلح اللغوي ولا تعطيه درجة عالية من الاهتمام. وليس هذا من باب ذمّ المعاجك أو مدحها وإنما ذكر صفة من صفات المعجم العربي العام.

إن معظم مؤلفي المعاجم العربية أهل قدرة لغوية معروفة وهم يعون أهمية المصطلحات اللغوية ولكنهم يعون كذلك أن أبواب المعرفة كثيرة، ولكل فيها مصطلحاته، ولذلك كان التوجه الواضح المتمثل في التخفف قدر الإمكان من هذه المصطلحات.

البصري والكوفي:

إن المواقف التي يرد فيها ذكر للمدرسة التي ينتمي إليها المصطلح النحوي، من خلال المصطلحات التي تمّ رصدها، محدودة جدا. ومن الطريف أن نذكر هنا أن المعاجم الأربعة المدروسة أوردت عبارة "لا يعرفه البصريون" عند التعليق على مصطلح "التغريب".

إن الشائع في هذه المعاجم أن تذكر بعض المعلومات اللغوية المتخصصة عن المصطلح دون تحديدٍ لِهَوِيَّة تلك المعلومات، فيرد عند معظم هذه المعاجم تعريف بدلالة المصطلح عند النحويين أو اللغويين وقد يرد التعريف بتعدد المصطلحات على أنه من باب الترادف ففي "اللسان" مثلا: "والنحويون يسمّون حروف العطف حروف النسق لأن الشيء إذا عطفتَ عليه شيئا بعده، جرى مجرىً واحداً ـ هذا مع أن عدداً من اللغويين أشار إلى أن النسق عند الكوفيين يقابل العطف عند البصريين[1]. ومن "اللسان" نفسه نجد شيئا شبيها بما ذكر عند الكتابة عن الخفض والجرّ، "يقال خفض عليك القول. والخفض والجرّ واحد وهما في الإعراب بمنزلة الكسر في البناء في مواصفات النحويين" هذا مع العلم أن الخفض والجر من المصطلحات الأصلية المميّزة للمدرستين[2]. ومثال آخر في مصطلحي الفعل المستقبل والفعل المضارع، إذ يرويان عند ابن منظور"، والنحويون يقولون: للفعل المستقبل مضارعاً لمشاكلته الأسماء ....".

لا يعني ما سبق أن اللسان لا يشير إلى بعض الاختلافات بين المدرستين، فنجد إشارة واضحة إلى الاختلاف عندما يوضح اللسان مصطلح الفصل "والفعل عند البصريين بمنزلة العماد عند الكوفيين".

١- ابن الأنباري، **إيضاح الوقف والابتداء**، تحقيق: محي الدين رمضان، دمشق، ١٣٩١هـ، ج ٢، ص ٦٤٩.

٢- ابن الأنباري، **إيضاح الوقف والابتداء**، ج ١، ص ١٢٠ -١٢١.

إن الأمر الملاحظ بشكل واضح، قلّة الإ شارات إلى البصري والكوفي في بقية المعاجم، وغالبا ما تعالج المعاجم الأخرى، تنوّع المصطلحات البصرية والكوفية من خلال فكرة الترادف، وأشرنا إلى أمثلة من اللسان.

مواقف خلافية:

لم يكن الاختلاف بين المدرستين محصوراً في عدد من المصطلحات، بل تجاوز ذلك كثيرا ليصل إلى بعض الاشتقاقات ومثال ذلك في هذه الدراسة كلمة اسم. وكذلك في بعض المواقف التحليلية من بعض الكلمات. ومثال ذلك أن عددا من المصادر أشارت إلى موقف المدرستين من "رُبَّ" فهي عند البصريين حرف جرّ، وعند الكوفيين اسم مبني. وهناك اختلاف في "إذن" فهي عند البصريين حرف قد ينصب أو لا ينصب بينما هي عند الكوفيين اسم فنون، و "لا" عند الكوفيين اسم وعند البصريين حرف ليس فهي عند البصريين فعل وحرف عند الكوفيين. وترد كلمتا "نعم وبئس" عند عدد من الكوفيين على أنهما اسمان أما عند البصريين فهما فعلان.

والمواقف التي تختلف فيها المدرستان كثيرة، وما سلف نماذج محدودة منها. فكيف كانت مواقف المعاجم المدروسة من هذه المواقف الخلافية؟ إن المتتبع لكلمة مثل "رُبَّ" في المعاجم المذكورة يجد أنها تقع في دائرتين، واحدة منهما تكتفي بذكر استعمالات الكلمة دون أن تَلِجَ في المواقف التحليلية للكلمة والخلاف حولها، فتُبَادِرُ إلى ذكرها في سياقاتها اللغوية ومن هذه المعاجم **أساس البلاغة والقاموس المحيط**، أما **لسان العرب** و **المعجم الوسيط**، فيقدمان بعض المعلومات عن الكلمة فرُبّ حرف خفض لا يجرّ النكرة وتدخل عليها "ما" فتكفّها عن العمل. وقد تلحقها تاء التأنيث للتخفيف والتقليل. ولا يرد ذكر لذلك الحوار بين المدارس النحوية، ويندرج الأمر الذي ذكر عن رب على "ليس" التي كانت موطن خلاف بين المدرستين، "فأساس البلاغة يوردها من خلال السياق. بينما كتب: **اللسان**، **والمعجم الوسيط** **والقاموس المحيط** تشير إلى بعض استعمالاتها ولكنها تجمع على أنها "فعل" وتتفاوت في كمية المعلومات الواردة عنها. والأمر نفسه يندرج على غير هذين المثالين فعند متابعة، لا، نعم، بئس، كان أصحاب المعاجم يعاملونها بعيدا عن الخلاف البصري والكوفي، بل يقدّمون ما هو شائع عن هذه المصطلحات وهو غالبا المعنى المراد".

خاتمة وتوصية:

تبيّن للباحث من خلال متابعة عيّنة من المصطلحات الممثّلة للمدرستين البصرية والكوفية، في عدد من المعاجم العربية، من حقبات تاريخية مختلفة، أن المعاجم العربية لم تُعْنَ بشكل أساسي بالمصطلح النحوي ولم تقدّم معلومات كاشفة عن انتماء المصطلح لأي من المدرستين في معظم الحالات، ولا يشكل هذا عيبا في المعجم العربي ولكنه يسعى إلى وضع معالم لِمَا يمكن أن نتوقعه من المعجم العربي غير المتخصّص.

قامت دراسات كثيرة حول الاختلاف بين المدرستين وتخصّصت كتب في تشريح العلاقة بينهما، والعمل في هذه القضية ليس جديدا، بل يعود إلى بدايات التفكير اللغوي العربي، ووجد الخلاف بين المدرستين صدًى عند المحدثين ولكن الحاجة ما زالت قائمة لمعجم لغوي متخصّص بتاريخ المصطلح اللغوي العربي، ينسب كل مصطلح إلى مستعمليه من المدارس المختلفة، ويعطي صورة لمدى التداخل بين المدارس ومدى التميّز بينها ويقدّم صورة زمنية عن ميلاد بعض المصطلحات واستمرارها، وعن ميلاد بعضها وانقطاعه عن الاستعمال بعد فترة معيّنة.

* * *